

Reporter News

" معوقات " التعاون التجاري الإقتصادي

لبنان وسوريا

يدرس مجلس رجال الاعمال اللبناني – السوري ورقة تتعلق بالمعوقات التي تعاني منها القطاعات الانتاجية في البلدين والحلول المقترحة. وكان المجلس بحث بعض المواضيع والمعوقات الصناعية والتجارية عشية انتقال رئاسته الى رئيس اتحاد غرف التجارة اللبنانية عدنان القصار.

ثم تابع الوفد الصناعي برئاسة وزير الصناعة جورج افرام بحث العلاقات الصناعية ومطالب الصناعيين بحضور رئيس جمعية الصناعيين جاك صراف ومشاركة بعض مسؤولي القطاعات الصناعية اللبنانية. ووصف صراف الاجتماعات الصناعية بأنها حققت مكاسب جيدة ولو تدريجية للمصدر اللبناني بتخطي بعض العقبات التي كانت مدار شكوى منذ سنوات طويلة. معتبرا ان ما حققته القطاعات الصناعية اللبنانية خلال المراحل القليلة الماضية لم يكن ليتحقق بسنوات مشيدا بالتجاوب السوري المسؤول لا سيما على الصعيد الرسمي مع العديد من المطالب الصناعية المشتركة عموما واللبنانية بشكل خاص...

وفي ورقة مجلس رجال الاعمال اللبناني – السوري حول المعوقات تطرقت الى قضايا :

١- التجارة والصناعة والزراعة : يواجه الصناعيون والتجار اللبنانيون عموما صعوبات جمة في التصدير الى سوريا رغم الاتفاقات مع المجلس الاعلى السوري – اللبناني والاتفاقات لاطلاق حرية تبادل المنتجات الصناعية اللبنانية والسورية. هذه الصعوبات تناقض وتباين مواقف السلطات السورية من السماح او عدمه بالتصدير الى سوريا كما تتناول معوقات ادارية وتنفيذية...

ان المعوقات التي يواجهها القطاع الاقتصادي استيرادا وتصديرا لا يزال كما هو عليه الحال من الروتين في سوريا من ناحية الاستثمار والاعتمادات المستندية، ومن لبنان صعوبة تخليص البضائع السورية المنشأ واخضاعها للعديد من الاجراءت دون ملاحظة اية افضلية في تخليصها ما عدا نسبة التخفيض للرسم الجمركي المتفق عليها في حال تطبيق الشروط. وتشمل المعوقات التالية :

فرض فتح الاعتمادات لدى الاستيراد من لبنان عن طريق المصرف التجاري السوري ومراسله في لبنان المصرف التجاري السوري – اللبناني والعمولات المرتفعة جدا التي يتقاضاها – فرض

عقد التأمين لدى شركة التأمين السورية – تخضع البضائع الى تحاليل من قبل كل جهة على حدة مثلا : وزارة الصحة ووزارة التموين وذلك يستغرق بين ١٠ و ١٥ يوما – الجمرك ما زال يعتبر سعر مخفض للدولار (الدولار = ١١ ل.س.) وذلك لا يعطي افضلية لاستيراد البضائع اللبنانية – تباين بين فهم وتطبيق القوانين بين الدوائر – معاملات مسبقة في سوريا – مصارف اضافية...

٢- قطاع البناء : ان التعاون الاقتصادي بين لبنان وسوريا مفيد للبلدين معا، وبدرجة اولى قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات في مختلف فروعها (سياحة، مصارف...) في البلدين وبصورة ثانوية قطاع المقاولات في الوقت الحاضر بالرغم من تأثير هذا القطاع على صعيد التنمية الوطنية بصورة عامة، مما يحتم ضرورة تبادل فريقي الاتفاقات الاعتراف ببعضهما البعض وبالمصالح المشتركة بينهما، واستلزام المبادئ الاقتصادية الحديثة التي تحضر لانفتاحات اكبر (اقليمية او العولمة) وكذلك التوازن في الاتفاقات التي قد تعقد بين الطرفين السوري واللبناني.

لم يخض المقاولون اللبنانيون منذ مطلع السبعينات حتى هذا التاريخ تجربة العمل مع سوريا، ومن المتوقع وجود معوقات امام هذا الانفتاح حاليا اذا لم يسبقه تحضير له كون : شركات المقاولات المعروفة في سوريا يملكها القطاع العام في غالبيتها او هي مدعومة من الدولة ويشكل هذا الدعم بالنسبة الى قطاعات المقاولات في لبنان تميزا – توقع وجود تباين، وتباين ربما قوي، بين القوانين والانظمة التي ترعى شؤون المقاولات في القطاعين الخاص والعام في كلا البلدين (انظمة، دفاتر الشروط والاحكام العامة، دفاتر الشروط الخاصة، تصنيف المقاولين، المقاييس والمواصفات الفنية...) فضلا عن الحاجة الى تحديث بعض هذه الانظمة كون تاريخ وضعها يعود الى ايام الانتداب...

٣- قطاع التأمين : ان المعوقات التي يواجهها قطاع التأمين اللبناني هو القرار الصادر عن مجلس ادارة شركة الضمان السورية بعدم قبول عقود الضمان الصادرة عن الشركات اللبنانية لتغطية مركبات لبنانية داخل الاراضي السورية (قرار يخالف قانون التأمين الالزامي السوري رقم ١٩٧٤/١٩) بموجب تعليمات شفهية رفض تجديد الكفالات المصرفية المفروضة على شركات التأمين اللبنانية وبالتالي رفض قبول بوالص التأمين الصادرة عن الشركات اللبنانية مبررة ذلك بعدم وجود معاملة بالمثل.

علما ان العلاقات بين البلدين تطورت بشكل ايجابي منذ العام ٩٧ و صدر بتاريخ ٢٢ - ٢ - ٩٤ قانون ٢٩٨ الذي اجاز ابرام اتفاقية التعاون بين لبنان وسوريا التي تنص في المادة الثانية منها على اطلاق حرية انتقال المواطنين بين البلدين من خلال الغاء القيود التي تحد من هذه الحرية، وتنسيق تشريعات النقل والمواصلات والترانزيت بين البلدين بما يكفل حرية العمل وتكافؤ الفرص للعاملين في هذه القطاعات...

٤- المشاريع المشتركة : تطلعات مجلس رجال الاعمال اللبناني السوري : انشاء وتطوير الصناعات البتروكيميائية ودعمها - تأسيس شركة استثمارية لافران آليّة وصناعة الحلويات الشرقية والغربية بحجم استثماري يبلغ ٥ ملايين دولار - تأسيس شركة استثمارية لمصنع لنشر وصقل الرخام بقيمة ٤ ملايين دولار - الموافقة على طلب تأسيس شركة استثمارية لمصنع مشترك سوري لبناني للتبغ بقيمة ٨٠ مليون دولار - تأسيس شركة استثمارية للتسويق المشترك لصناعة الالبسة النسائية بقيمة مليون دولار ، تأسيس شركة استثمارية للمعدات الطبية بقيمة مليون دولار - تأسيس شركة استثمارية لتصنيع وتجميع مولدات كهربائية بقيمة ٣ ملايين دولار - تأسيس شركة استثمارية لتسويق قطع غيار الكترونية بقيمة ٣ ملايين دولار - العمل على تأسيس شركة لصنع الزجاج الفلوت - العمل على تأسيس شركة غزل ونسيج - تأسيس شركة تسويق لبنانية سورية مشتركة - تأسيس شركة للمعلوماتية (تأهيل، تدريس، تصنيع، برمجيات) - اقامة شركة مشتركة سورية لبنانية لتسويق المنتجات الصناعية في البلدين في الخارج - تنظيم شهر تسوق سوري لبناني في وقت واحد في سوريا او لبنان - تنظيم معارض تخصيصية مشتركة في الخارج (السعودية - اليمن - نيجيريا - كندا او غيرها) اقامة مشاريع مشتركة، المصارف وشركات التأمين وشركات التصدير وخاصة للصناعات المتوفرة في البلدين - مشروع اقامة معمل لتصنيع اللبن سريع الذوبان....

وتتضمن ورقة مجلس رجال الاعمال مطالبة بمعالجة المعوقات التي تعاني منها القطاعات الانتاجية، عبر حلول مقترحة ابرزها : اعفاء المواد الاولية والوسيطة المستوردة غير المنتجة محليا من الرسوم الجمركية والضريبة الموحدة اللازمة للصناعة، واطلاق حرية انتقال هذه المواد بين البلدين - اعداد قوائم للمواد الاولية والوسيطة المنتجة محليا في البلدين واطلاق حرية تبادلها واعفائها من الرسوم الجمركية - اعتماد التعرفة الجمركية للنظام المنسق - توحيد معدلات الحماية الجمركية للسلع والمواد المنتجة محليا - تسريع عمليات توحيد المواصفات والمقاييس في البلدين بما يتفق مع المواصفات العالمية المعتمدة - العمل على مكافحة الاغراق للمواد الصناعية

المستوردة المنافسة للمنتجات المحلية والعمل على وضع قانون صالح للتطبيق – تطبيق انظمة الدفع المعمول بها مع جميع الدول الاخرى على الاستيراد من لبنان وخاصة ما يعرف بالتسهيلات الائتمانية – الغاء الاستمارة الاحصائية او الاجازة المسبقة والاكتفاء بالبيان الجمركي كوثيقة احصائية تؤمن من خلالها كافة المعلومات – استثناء المنتجات اللبنانية من قرارات تقييد وحصر الاستيراد لبعض مؤسسات القطاع العام بحيث يتم استيرادها من خلال القطاع الخاص السوري – السماح بانشاء مصارف مشتركة سورية لبنانية في سوريا – اعتماد شهادة المنشأ التراكمية الصادرة عن اي من البلدين

(سوريا – لبنان) للتصدير الى الاسواق الخارجية وادخالها في الاتفاقات الدولية – توحيد رسم الترانزيت واحتسابه على اساس الوزن وليس على قيمة البضائع في البلدين – تسهيل الروتين المفروض على مرور الشاحنات والاشخاص بين البلدين – تسهيل مرور الشاحنات الخاصة بالمنشآت الصناعية لنقل بضائع هذه المصانع – توحيد اسس تسجيل العلامات التجارية والملكية التجارية بهدف حماية هذه العلامات في البلدين وخاصة المنتجات الصناعية – اعفاء السيارات المؤمنة تأميناً شاملاً عالمياً من وضع رسوم تأمين اخرى عليها – ايجاد وسيلة لتسهيل مرور رجال الاعمال الصناعيين – تشكيل لجنة من اجل دراسة قانون الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية بهدف تخفيض الرسوم وتوحيدها في البلدين – العمل على دعم الصناعيين بتخفيض كلفة الكهرباء والمحروقات والعمل على تخفيض كلفة انشاء مراكز التحويل الكهربائي الخاص بالصناعة بين البلدين...

وفي مجال التأمين اقترحت الورقة : تبادل صناعة التأمين بين لبنان وسوريا بالسماح للقطاع اللبناني تأسيس شركات مع مشاركة سورية – السماح للشركات اللبنانية ان يكون لها وكالات تأمين في سوريا، علماً ان الانفتاح السوري اللبناني اثمر بالسماح للمصارف اللبنانية بمزاولة العمل على الاراضي السورية...